

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- ويحرم أيضا الجمع بين خالتين بأن ينكح كل واحد منهما أم الآخر فتولد لكل واحد منهما بنت .
- ويحرم أيضا الجمع بين عمتين بأن ينكح كل واحد منهما أم الآخر فيولد لكل واحد منهما بنت .
- الثالثة لا يكره الجمع بين بنتي عميه أو عمتيه أو ابنتي خاليه أو خالتيه أو بنت عمه وبنت عمته على الصحيح من المذهب .
- جزم به في المستوعب والوجيز وغيرهما .
- وقدمه في الرعاية وغيرها .
- كما لا يكره جمعه بين من كانت زوجة رجل وبنته من غيرها .
- وعنه يكره جزم به في الكافي فيكون هذا المذهب .
- وأطلقهما في المغني والشرح والفروع والزرکشي .
- وحرمه في الروضة قال لأنه لا نص فيه ولكن يكره قياسا .
- يعني على الأختين قاله في الفروع .
- الرابعة لو تزوج أخت زيد من أبيه وأخته من أمه في عقد واحد صح ذكره في الرعاية وغيره .
- الخامسة لو كان لكل رجل بنت ووطئا أمة فألحق ولدها بهما فتزوج رجل بالأمة وبالبننتين فقد تزوج أم رجل وأختيه ذكره بن عقيل واقتصر عليه في الفروع .
- قلت فيعابي بها وقد نظمها بعضهم لغزا .
- قوله وإن تزوجهما في عقد لم يصح .
- وكذا لو تزوج خمسا في عقد واحد وهذا المذهب فيهما وعليه الأصحاب .
- ونص عليه في رواية صالح وأبي الحارث